

حكومة الاقليم تشارك في اجتماعات الامم المتحدة الخاص بالدورة (19) باتفاقية حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري

كان من المقرر عقد اجتماعات الدورة (19) للجنة الخاصة باتفاقية حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري في بداية شهر نيسان المنصرم في مقر الامم المتحدة بجنيف بمشاركة وفد من حكومة اقليم كردستان، ولكن بسبب انتشار وباء كورونا تاجلت الاجتماعات و حددت يومي 5 و 7 من شهر تشرين الاول الجاري لمناقشة تقرير جمهورية العراق في مقر بعثة الامم المتحدة ببغداد.

بهذا الصدد اعلن الدكتور ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم ان مشاركة الاقليم في هذه الاجتماعات تأتي ضمن اللجنة الوطنية لكتابة التقارير التعاهدية الخاصة بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الانسان، لذلك سيلقي وفد حكومة الاقليم كلمته امام اللجنة الاممية و تقرير حول التزامات الاقليم ضمن اتفاقية حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري ضمن تقرير جمهورية العراق الشامل و الخطوات التي قامت حكومة الاقليم في هذا المجال.

منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم اضاف قائلاً: في اطار الاجتماعات سيتطرق وفد الاقليم الى الولايات و الكوارث التي تعرض لها شعب الاقليم الذي عانى طوال التاريخ من اكبر و اخطر هجمات الابادة الجماعية و الجرائم الاخرى على يدي نظام البعث حتى عام 2003 و كانت احدي هذه الجرائم هي الاختفاء القسري و راح ضحيتها الآلاف من ابناء الشعب العراقي معظمهم من اقليم كردستان، كما سيسلط الضوء على ان شعب كردستان بكافة مكوناته الدينية و القومية كان ضحية اكبر عملية اختفاء قسري في تاريخ العراق المتمثلة بجريمة الانفال بدءاً من اختفاء الكورد الفيليين بين عامي 1980-1990 و انفال (8000) الف بارزاني و (182) الف من ابناء كرميان و بهدينان.

زيباري المح الى ضرورة ان يكون المجتمع الدولي على دراية بما تعرض له ابناء الاقليم قائلاً: سنتطرق في الاجتماعات الى ان الاختفاء القسري بحق شعب كردستان لم ينتهي بزوال نظام البعث بل مازال مستمراً خاصة بعد هجمات ارهابيي داعش و خطفهم لآلاف المواطنين. لذلك على المجتمع الدولي و الامم المتحدة ان يطلعوا عن قرب على هذه الجرائم و التحديات و التعامل القانوني حسب مبادئ حقوق الانسان مع معتقلي داعش.